د. محمد زهدي يكن

قواعد حزبية جديدة للبنان جديد

النزعة الى التسلط من قبل الافراد والجماعات ظاهرة عامة لازمت المجتمعات البشرية منذ فجر الخليقة ولا يخلو اي مجتمع منها ، اكان ذلك المجتمع مجتمعا تقليديا ام كان مجتمعا حديثا . وقد اتصف التسلط ، او القدرة على التأثير على الاخرين والتحكم بتصرفاتهم ، بصفة الاكراه والقوة خلال حقبات كبرى من التاريخ . ولم تتقلص هذه الصفة ، اي صفة التسلط الاكراهي، الا في المجتمعات التي وجدت الديمقراطية طريقها اليها ، اي في المجتمعات التي تمكنت منها الذهنية الديمقراطية القائمة على احترام الانسان ـ المواطن وعلى اعتباره قيمة في حد ذاته ومعيارا لتقييم اي اجراء او تصرف . ففي هذه المجتمعات ـ المجتمعات الديمقراطية ، تجاوز التسلط صفته الاكراهية واتخذ طابعا آخر يقوم على الاقناع والحوار والتسوية كما يقوم على الايمان بان سلطة التقرير السياسي في المجتمع حق من حقوق المجتمع بمجموع مواطنيه وحق ينبع من ارادة غالبية المواطنين لا حق يفرض عليهم فرضا بالقوة او الاكراه او بالاجراءات التعسفية .

وعلى ذلك فان « التسلط » في المفهوم الديمقراطي ليس تسلطا اكراهيا او ارضاخيا . بل على نقيض ذلك، انه تسلط طوعي قنعوي رضائي بمعنى انه يقوم بصورة عامة على رضا المواطنين (غالبية المواطنين) ووفق قناعاتهم وحسب اختياراتهم الطوعية الحرة .

وبكلمة اخرى يقوم « التسلط » في المفهوم الديمقراطي على الايمان بتعددية المصالح والاراء والمواقف في المجتمع السياسي وبحرية المواطن الانسان في اختيار المناسب من هذه المصالح والاراء والمواقف والالتزام بما يتوافق وقناعاته . ويقوم ايضا على الايمان بضرورة افساح المجال امام الافراد والجماعات للتعبير عن هذه المصالح والاراء والمواقف بحرية وبحقهم في الترويج لها وفي تعميمها وبحقهم في التكتل للتعريف عنها واستجذاب دعم المواطنين لها بهدف الوصول الى الحكم لتجسيدها . كل ذلك دون ان تمس حقوقهم هذه حقوق الاخرين ذاتها .

وبكلمة مختصرة ، يقوم « التسلط » في المفهوم الديمقراطي على الايمان بان سلطة التقرير السياسي في المجتمع هي للافراد والجماعات الذين يتمكنون من استقطاب دعم غالبية المواطنين دعما يقرره المواطنون عبر انتخابات دورية .

والاحزاب السياسية هي وسيلة من وسائل المجتمع الديمقراطي ، وسيلة تبلور مصالح المواطنين وآراءهم ومواقفهم ووسيلة يعبر بواسطتها الافراد والجماعات عن مصالحهم وآرائهم ومواقفهم ووسيلة لتكتلهم بصورة تؤمن التعريف عنها وبصورة تمكنهم من استقطاب الدعم لها وتمكن قياداتهم من الوصول الى الحكم لترجمتها الى قرارات سياسية . ولا مغالاة ، انها اهم واسطة بين المواطنين والسلطة في المجتمع الديمقراطي فهي صفة من صفاته ، صفة ملازمة له ، وصفة ترتبط بذهنية مواطنيه كما ترتبط بنظمه العامة .

والجدير بالذكر، ان المجتمع السياسي اللبناني يتحلى بكثير من معطيات المجتمعات الديمقراطية . الا ان هذا المجتمع لا زال يتخلف عن المجتمعات الديمقراطية من حيث نظمه السياسية . فنظمه السياسية لا زالت نظما متخلفة عن النظم الديمقراطية ، ونظما لا تنسجم مع التحولات التي وجدت طريقها اليه ، ونظما لا تعبر عن تطلعات اكثرية مواطنيه . وبكلمة موجزة ان نظمه هي نظم غير متوازنة مع معطياته وبخاصة تلك الجديدة منها التي وجدت طريقها اليه وبخاصة منذ الخمسينات . انها نظم لم

تستكمل بعد شروط النظم الديمقراطية وبالتالي فهي بحاجة الى مزيد من الدمقرطة .

فأولا ، ان نظمه لا زالت نظما تقوم على حكم الامتيازات الفئوية . وحكم الامتيازات ، ايا كانت ولمن كانت ، نقيض للديمقراطية ولا ديمقراطية حيث حكم الامتيازات. وهذه الامتيازات على خلاف ما رددته بعض الاوساط السياسية ليست امتيازات مارونية بل هي امتيازات مارونية وسنية وشيعية وروميةودرزية وكاثوليكية ..وحكم الامتيازات ، وبخلاف ما رددته وتردده بعض الاوساط السياسية هي تحد للمواطنين ولطموحاتهم اكانوا مواطنين موارنة ام سنة ام شيعة ام روما ام دروزا ام كاثوليكا ... ان في حكم الامتيازات تحديا لكل هؤلاء ، تحديا لكل مواطن كمواطن وكانسان. ذلك انه يضيق من مجالات خدمتهم الوطن الواحد كل حسب كفاءاته وبغض النظر عن انتماءاته الدينية وبغض النظر عن الطائفة السياسية التي وجد او يوجد فيها .

ثانيا ، ان نظمه السياسية تفرض الطائفة السياسية وصيا على المواطن وتعتبر الطائفة السياسية وحدة المجتمع الاساسية في حين ان الديمقراطية تقوم على الايمان بمسؤولية الانسان ـ المواطن الفردية وتنظر الى المسؤولية الفردية على انها المعين لتثمير قيمها وتعتبر الانسان ـ المواطن الوحدة الاساسية في المجتمع وتعتمد مصلحته وسعادته معيارا لكل تصرف ولكل اجراء .

فالمواطن اللبناني ايا كان ، طبيبا ام محاميا ، استاذا ام مزارعا ، مهنيا ام فلاحا ، هو انسان محجور عليه والطائفة السياسية هي الوصية عليه وهي لسان حاله . فباسمها يتولى الوظائف العامة وباسمها يتمثل نيابيا وباسمها يحظى ببعض الحقوق التي لا تتساوى مع حقوق غيره من المواطنين . فواجبات الطبيب الروم على سبيل المثال هي نفس واجبات الطبيب السني ولكن الحقوق السياسية المعطاة للاول في النظام السياسي ليست كحقوق الثاني . كلاهما طبيب وقد يكونان قد تخرجا من معهد واحد وقد يكون الاول اكثر تفوقا من الثاني ولكنهما غير سواسية في النظام السياسي اللبناني . وهكذا دواليك .

ثالثا : ان نظمه الانتخابية تكرس حكم الامتيازات الفئوية والعائلية وتجعل من الصعوبة بمكان وصول قيادات سياسية جديدة ممن لم تستوعبها مصالح النظام الفئوية وممن لا تتمنطق « بزوادة فئوية » . فقوانين الانتخابات النيابية قوانين مذهبة توزع المقاعد النيابية وتقسم الدوائر الانتخابية على اسس فئوية . وهذا نقيض النظم الديمقراطية حيث القوانين شمولية وعامة « Universalistic » لا قوانين « تخصصية » « Particularistic » تفرق بين المواطنين .

وبكلمة اخرى ، ان فرص النجاح امام اي مرشح يولي الوطن لا الطائفة السياسية التي ينتمي اليها اولى ولاءاته في دائرة انتخابية مخصصة للطائفة السياسية التي ينتمي اليها ، هي اقل من فرص النجاح امام مرشح آخر يزايد طائفيا او يبدي مصالح الطائفة السياسية التي ينتمي اليها على المصالح العامة بما فيها المصلحة الوطنية .

رابعا : ان الدوائر الانتخابية هي بمجملها دوائر تقوم على التقسيمات الادارية التي كانت سابقا مجالات لتنفذ بعض البيوتات السياسية ، وبذلك فهي تقسيمات تكرس حكم بيوتات سياسية معينة تنفذت في نطاق هذه التقسيمات سابقا ، ولا زالت تتنفذ بها بفعل استمرارية هذه التقسيمات . وعلى ذلك فهي تقسيمات تغذي الاعتبارات الشخصية والعائلية والعشائرية والفئوية في النشاط السياسي ، في حين ان الدوائر الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية تقوم في جوهرها وفي اكثريتها على قواعد عقلانية محيدة (Neutral) .

خامسا : ان النظام السياسي اللبناني وبحكم اسسه الفئوية ليس نظاما محيدا بمتناول سائر المواطنين كل حسب كفاءته وجده واجتهاده وتحصيله كما هي الحال في النظم الديمقراطية . بل على نقيض ذلك ، انه مجموعة نظم في نظام واحد لكل منها امتيازاتها وقواعدها ، الامر الذي يركز النشاط السياسي ضمن نطاقها وبالتالي يضعف النشاط السياسي العام ذا النظرة اللبنانية الشمولية التي تولي اولية الولاء للدولة والوطن لا لطائفة من طوائفه السياسية . ولا شك ان هذا من اسباب ضعف الولاء الوطني وسبب من اسباب افتقار لبنان للسلطة السياسية المنصهرة الحازمة وللسيادة الموحدة التي تعلو « سيادات » الطوائف السياسية ومصالح زعاماتها .

سادسا : اتصف النظام السياسي اللبناني وبحكم قواعده الفئوية ومصالح الطائفية السياسية بالتحجر والانكفاء بخلاف النظم الديمقراطية التي تؤمن بالتغيير المتواصل وتضمن هذا التغيير بواسطة قواعد دستورية واضحة . وقد ترتب على ذلك اختلال في التوازن القائم ما بين هذا النظام وبين المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اللبناني .

فالتحولات التي استجدت في المجتمع اللبناني وبخاصة منذ الخمسينات لم تجد متنفسا لها في النظام السياسي اللبناني فلم يستوعبها هذا النظام ولم يتكيف في ضوء تطلعاتها . فبقيت القوى المستجدة قوى على هامش النظام وقوى رافضة له .

وبكلمة اخرى ، ان الازدهار الاقتصادي الذي شهده لبنان منذ الخمسينات وما لازم هذا الازدهار من تحولات

اربينية ، اي تمدينية ، ومـا رافقه من ارتفاع ملحوظ في المستويات التربويـة بالاضافة الى الارتفاع في المستـوى الثقافي العام عند المواطنين الذي ترتب على ازدهـار الصحافة اللبنانية ـ كل هذه العوامل ساعدت على اضعاف الولاءات التقليدية عند المواطـن كمـا ساعدت على اضعاف التأثيرات الاثنية التقليدية على تصرفاته وبالتالي اكـدت قيمته الذاتية ـ قيمته كوحدة في المجتمع تقيم اولا بحسب المؤهلات العلميـة او التقنية او المهنية وبحسب الكفـاءة والخبرة والانتاجية قبل اي اعتبار اخر . وقد ترتب على هذه التحولات نتيجـة طبيعيـة الا وهي رفض الانسان ـ المواطن اللبناني لاستمرارية حكم الحجر المفروض عليـه وبالتالي رفضه ان يكون الانسان حاله فيمـا يعنيه ويعرف عن مصالحه ويجسد طموحاته . وقد ترتب على هـذا التحول أيضـا رفضه التضييق المفروض على طموحاتـه بفعل حكم الامتيازات الفئوية . فالامتيـازات الفئويـة تحجم المجالات المفسوحة امام المواطـن لتحقيق طموحاته وبخاصة في مجال الخدمة العامة .

حدثت هذه التحولات في حين أن النظام السياسي وبحكم قواعده الفئوية بقي نظامـا متحجرا ونظامـا محدا للتحركيـة السياسية Political mobility .

وبكلمة اخرى ، لم تجـد هذه التحولات متنفسا لها في النظم السياسية اللبنانية ، متنفسا بمستوى خطورتها ومتنفسا تتحرر بموجبه النظم السياسيـة من الاسس الفئويـة ومن حكم الامتيازات الفئويـة فتغدو نظمـا ديمقراطيـة شكـلا وجوهرا ونظمـا تتصف بشروط النظم الديمقراطية الحديثة .

ان هذه العوامل كلها حدت من النشاط الحزبي في لبنان وحدت من نمو النشاط الحزبي غير المتمحور فئويـا او طائفيـا وحدت من مجالات بروز احزاب سياسية لا تلتف حول زعامـات فئويـة او عائليـة او عشائرية ، اي احزاب سياسيـة محيدة لمجتمع ديمقراطي لبناني موحد ، احزاب تستقطب دعم المواطنين بفعل برامجها المدروسـة ومبادئها الواضحة ، واحـزاب تستقطب الدعم بسبب مبادئهـا واهدافها وبرامجها لا بسبب اشخاصها .

وحيث ان النشاط الحزبي يرتبط بوضعية النظام السياسي وقواعده فان بروز قواعد حزبية جديدة للبنـان جديد ستصطدم بعراقيل جسيمة وسيكون من الصعوبـة بمكـان لاي فئة العمل في ضوء قواعد حزبية جديـدة تتجاوز القواعـد الفئويـة الغالبة على النشاطات الحزبية الحاضرة . فمـا دامت قواعد النظام السياسي اللبنانـي قائمة فـان القواعـد الحزبيـة لكثرة من الاحزاب اللبنانية قواعد متخلفـة عن مثيلاتهـا في المجتمعات الديمقراطية الحديثـة .

ولكن ورغم كل ذلك فان رؤيتنا في هذه المرحلـة المبنيـة على مـا نتلمسه من رؤية كثير من المواطنين هي ان لبنان ما بعد الازمة لا يمكـن ان يكـون كلبنان ما قبل الازمـة . وما ينطبق على لبنان ينطبق على نظامه السياسي وبالتالي على النشاط الحزبي فيه . فان اكدت الاحداث المأسـاويـة التي عاش وسطهـا لبنان في بعدها اللبناني شيئا فقـد اكدت استحالة الرجوع الى القواعد ذاتها التي حالت دون قيام النظام السياسي الموحد والولاء الوطنـي المباشر للدولة والوطن ، واكدت استحالة الرجوع الـى القواعد ذاتها التي كانت سببا من اسباب الازمة في بعدها اللبناني وكانت عامـلا في تفجيرها وعامـلا حال دون تطويقها بعد تفجرها وحال دون تمكن السلطة السياسية من فرض حكم القانون للحفاظ على مؤسسات الدولـة والذود عن المواطنين ارواحا واراء وارزاقا .

ان الازمة ببعدها اللبناني وبطبيعتها الشموليـة وباثارهـا الوجودية زادت الهوة بين معطيات المجتمـع اللبناني ونظامه السياسي وزادت من حدة الاختلال فـي التوازن القائم بين معطيات هذا المجتمع ونظامه السياسي . فقد سرعت التحولات المجتمعية المضعفة للولاءات التقليدية مؤذنة بقيام الانسان اللبناني المواطن الجديد الرافض لحكم الوصايـة عليه والرافض للمنطلقات الفئوية وللزعامـات التي غذتهـا وعاشت في كنفهـا وبالتالي ساعـدت بمزايداتها الفئويـة المباشرة وغير المباشرة على تفجيـر الازمـة والحاق الخراب بلبنان شعبا ودولة ومؤسسات .

وفي ضوء كل ذلك فان لبنان الجديد ـ لبنان دولة المواطنة والمواطنين لا بد آت ان عاجلا ام آجلا . وما ينطبق على لبنان دولة ونظامـا ينطبق عليه شعبا واحزابا .

وفي ضوء كل ذلك يمكننا القول ان القواعد الحزبية الحديثة للبنان الجديد مرهونة بالتغييرات التي يتطلع اليها المواطنون ـ هذه التطلعات التي تتركز على تحويل النظام السياسي اللبناني الى نظام محيد ، اي علماني ، ونظـام ديمقراطي الشكل والجوهر ، نظام يعبر عن التحولات التي استجدت على المجتمع اللبناني ، ونظام يعلو فيه الولاء للوطن على سائر الولاءات التي تتنازع المواطنين ونظام يقوم على اعتبار الانسان ـ المواطـن لا الطائفة السياسية وحـدة مجتمعـه الاساسية .

وتحديث النظام السياسي اللبناني بصورة تتوافـق مع تطلعات المواطنين وبصورة تمكنه من استكمال دمقرطته يقتضي العمل في ضوء قواعد حزبية جديدة . هذا مـن جهة . ومن جهة ثانيـة ان تحقيـق التحديث المنشود سيؤدي الى قواعد حزبية جديدة .

ولعل من اهم هذه القواعد القواعد التالية : الوطنية والديمقراطيـة والعلمانية والروحانية والبرمجية .

فالقاعدة الوطنيـة كقاعدة حزبيـة تقوم على اعتبار المصلحة الوطنيـة اللبنانية اولى المصالح في الوطـن اللبناني ، مصلحـة تعلو مصلحة اي فئـة او جماعة او منطقة في لبنان . وهي تقوم على منطلق شمولي يـرعى مصالح سائر اللبنانيين دونمـا تمييز او تخصيص ويولي اهتمامـه كل بقعـة من ارض الوطن ويلتزم بكل ما يعود

بالفائدة على اللبنانيين جميعا اينما كانوا وحلوا ويرتكز على استقطاب قواعد شعبية على مد الاراضي اللبنانية.

والقاعدة الديمقراطية كقاعدة حزبية تقوم على الايمان بالانسان ـ المواطن قيمة في حد ذاته وعلى اعتباره وحدة المجتمع السياسي الاساسية وعلى اعتبار ارادته المتمثلة بارادة غالبية المواطنين ارادة مقدسة ـ ارادة يعبر عنها بولاء مباشر للدولة والوطن دونما وصاية او واسطة . وتقوم القاعدة الديمقراطية كقاعدة حزبية على اعتبار اللبنانيين سواسية من حيث الحقوق والواجبات لا تمييز ولا تفريق فيما بينهم الا من حيث مساهمتهم في اعلاء شأن الوطن ورفع كلمته . وتقوم على الالتزام بالاساليب الديمقراطية وسائل للتغيير السياسي وعلى رفض الاساليب الاكراهية والتعسفية في التعبير عن مواقفها وارائها وتطلعاتها . وتقوم على الالتزام بالحريات العامة والحقوق السياسية للمواطن وعلى تقبل حقوق غيرها في الالتزام بمواقف معارضة ومغايرة لمواقفها في نطاق القانون كما تقوم على الالتزام بالدستورية وبكل ما يرسخ القواعد الدستورية وحكم القانون والمسؤولية السياسية . وتقوم على اعتبار المؤسسات العامة مؤسسات في خدمة الشعب ومؤسسات من الشعب وله لا مؤسسات مسخرة او مؤسسات خارجة عن ارادته. وتقوم اخيرا على الايمان بالمشاركة بمعنى تأمينها لمتنفسات يعبر اعضاؤها عن تطلعاتهم المستجدة بصورة مستمرة عبر الهيكليات الحزبية ومتنفسات تؤمن التواصل المستمر بين القيادات الحزبية والقواعد الشعبية .

والقاعدة العلمانية كقاعدة حزبية تقوم على الالتزام بكل ما يحيّد نظم الدولة ولا يصبغ وظائفها العامة بصبغات فئوية وبكل ما يؤدي الى تحرير لبنان من حكم امتيازات الطائفية السياسية ويؤدي الى تحرير الدين من المستغلين له وبالتالي المشوهين لتعاليمه بهدف تمرير مصالحهم .

والقاعدة الروحانية كقاعدة حزبية تقوم على الايمان بالحريات الدينية وبحرية المواطنين في ممارسة تعاليمهم الدينية والمذهبية دونما اكراه كما تقوم على الالتزام بكل ما يزيد التفاعل والتعارف بين الحضارات والتيارات الدينية في المنطقة والعالم .

والقاعدة البرمجية كقاعدة حزبية تقوم على الالتزام بالمبدأ والبرنامج قبل الاشخاص وبالتالي تقوم على برامج مدروسة تتعلق بسائر الامور والقضايا من اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلى برامج بمتناول المواطن في كل حين تساعده على تقرير مواقفه وبخاصة في فترات الانتخابات بصورة موضوعية وبصورة تتوافق وتطلعاته والقاعدة البرمجية كقاعدة حزبية هي قاعدة برغماتكية ، اي عملية ، تلتزم بالاهتمام بالشؤون الحياتية والمعاشية للمواطن وترسم المواقف في ضوء ما يستجد من احداث متجاوزة المواقف المزاجية ومتجاوزة المزايدات السياسية والجدليات النظرية ودوامات الشعارات الطنانة والصيغ السياسية العامة .

هذه بعض القواعد الحزبية للبنان المستقبل : قواعد تقتضيها التحولات التي وجدت طريقها الى المجتمع اللبناني كما تقتضيها تطلعات اللبنانيين الى لبنان الحديث بنظم حديثة .

واخيرا لا بد لنا من التأكيد ثانية ان هذه القواعد مرهونة بالقدرة على تحديث النظام السياسي اللبناني ، اي بالقدرة على جعله نظاما يتوافق وتطلعات اللبنانيين لا كما يتصورها قادة الفعاليات السياسية الفئوية الذين ساهموا بحكم منطلقاتهم ومزايداتهم في تفجير الازمة ببعدها اللبناني وفشلوا في تحمل مسؤولياتهم من حيث وقاية لبنان والحفاظ على مؤسساته وطمأنينة مواطنيه ، بل كما تعبر عنها الاكثرية الصامتة الساحقة من شعبنا التي ما شاءت ان تكون اداة لخراب لبنان او لنشر الفرقة بين ابنائه او لتدمير مؤسساته وفعالياته .

ان الطريق الى لبنان المستقبل لا يمكن ان تكون الا بارادة اللبنانيين المباشرة لا بارادة من فرضوا انفسهم اوصياء على هذه الارادة فارضين الحجر على اللبنانيين واعتبروهم « رعايا » و« مطايا » لا « مواطنين » .

وبكلمة اخرى ، ان القوى التي حجرت النظام حفاظا على مصالح الامتيازات الفئوية ، سائر الامتيازات الفئوية ، وبالتالي على مصالحها ، ان هذه القوى التي استهانت بفطنة الشعب واستباحته ، لن تتقبل ما يحد من امتيازاتها او من مصالحها وبالتالي فانها قوى ستحاول تثبيط ارادة التغيير وستحاول الحفاظ على النظام السياسي بمرتكزاته التقليدية نظاما مشاعا لها ونظاما متخلفا عن ركب النظم الديمقراطية في الدول الحديثة ونظاما متقاعسا عن القيام بدور ايجابي تجاه الوطن وتجاه العالم العربي والعالم اجمع . ولا يبدو انه بالامكان الخروج من هذه الوضعية الى وضعية تتوافق وتطلعات اللبنانيين الا بالرجوع الى الشعب مباشرة ولا يكون الا بتحرير نظم الانتخابات من اسسها الفئوية .

والاستفتاءات الشعبية في قضايا لبنان المصيرية هي الطريق الى الشعب مباشرة لمعرفة ارادته الحقة دونما تشويه الوسطاء ودونما منفذ لمن فرضوا انفسهم اوصياء عليه .

فالقواعد الحزبية للبنان الجديد وفي ضوء ما استجد على لبنان من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وفي ضوء الاحداث المأساوية التي واجهته لا يمكن بعد بدء زوال السكرة وبدء قدوم الفكرة الا ان تكون قواعد وطنية ديمقراطية علمانية روحانية وبرمجية .